

تقويم الأداء فى العملية التعليمية والبحثية

فى الجامعات (*)

أولاً : مقدمة فى مبررات الدراسة وأهدافها :

تستجيب هذه الدراسة لما سبق أن تقدم به المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى من توصيات خلال دراساته السابقة عن المقومات الأساسية للجامعات فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ، وتطوير مدرسة الدراسات العليا الوطنية ، وسياسة تنمية أداء أعضاء هيئات التدريس بالجامعات ، ثم ما استهدفه المجلس الأعلى للجامعات المصرية مؤخراً من محاولته وضع معايير محددة يجرى بمقتضاها أداء التقويم الذاتى الدورى لكل جامعة على حدة وللجامعات المصرية كلها فى منظومة واحدة ، وذلك فى كل ما يتعلق بأداء الأستاذ والطالب والمناهج التعليمية ووسائل التعليم والتعلم والامكانات المتاحة لكل ذلك من مختبرات ومكتبات ومرافق وأبنية ، كذلك وسائل التمويل والنظم الادارية وقبول الطلاب وتخرجهم وتعيين أعضاء هيئة التدريس . . . الخ . . .

ولايستطيع منصف أن ينكر ماحققته الجامعات المصرية بأسانذتها وبحوثها وخريجيتها من خدمات لتطوير المجتمع المصرى خلال هذا القرن (العشرين) علمياً وثقافياً واقتصادياً وقومياً . كما أن هذه الآثار قد امتدت خارج مصر الى انحاء العالم المختلفة وخاصة الى الدول العربية والاسلامية والأفريقية .

غير أن المتتبع لحركة التعليم الجامعى فى مصر يمكنه أن يلاحظ الكثير من المتغيرات التى استجبت عليه ، خاصة خلال العقدين الأخيرين (السبعينيات والثمانينات) .

(*) تقرير للمجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الدورة التاسعة

ويمكن تلخيص بعض هذه المتغيرات فيما يلى :

١ - ازدياد عدد الجامعات بدرجة كبيرة . فبعد أن كان عددها فى أوائل السبعينات أربع جامعات ، أصبح الآن احدى عشرة جامعة (خلاف جامعة الأزهر) . وبعض هذه الجامعات مثل جامعة أسيوط لها ثلاثة فروع كل فرع منها بمثابة جامعة مستقلة فى سوهاج وفى قنا وفى أسوان . وبالمثل جامعة قناة السويس بالاسماعيلية لها فروع فى كل من العريش والسويس وبورسعيد . وجامعة المنصورة لها فرع فى دمياط وجامعة طنطا لها فرع فى كفر الشيخ وجامعة الاسكندرية فى دمنهور وجامعة انزقازيق لها فرع فى بنها وشبرا وجامعة القاهرة لها فرع فى بنى سويف والفيوم .

فهل هذا التوسع الكبير يتم فى ضوء السياسة التى وضعت فى عام ١٩٧٠ والتى اعتمدها المجلس الأعلى للجامعات؟ وهل يتم تقويم أثار ونتائج الخطط التى وضعت لتنفيذا لهذه السياسة ؟ أم أن الأمور تجرى بطريقة عفوية ودون أى تقويم لنتائجها ؟

٢ - ازدياد عدد طلاب الجامعات بدرجة كبيرة فبينما كان عدد الطلاب فى الجامعات فى عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ ١٥٢ر١٤٠ طالبا أصبح فى عام ١٩٨٩/١٩٩٠ (٤٦٧ر٦١١) طالبا ماعدا جامعة الأزهر فهل تم ذلك وفق سياسة مرسومة وتحقيقا لأهداف واضحة ؟ وهل كان التوسع فى توفير امكانات التعليم من حيث المرافق والمبانى والمختبرات يتمشى مع زيادة عدد الطلاب حتى لا يؤثر التوسع فى استيعاب الأعداد الكبيرة من الطلاب على مستوى العملية التعليمية ، وبالتالى على المستوى العلمى للخريجين وشخصياتهم ومهاراتهم وأساليب تفكيرهم وبحوثهم . الخ ؟

٣ - ازدياد عدد أعضاء هيئات التدريس بالجامعات بنسب كبيرة حيث بلغ فى العام الجامعى ١٩٩٠/٨٩ (٣٤٢٨٥) شاملا أعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم نتيجة تطبيق مانص عليه قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الذى يسر تعيين المعيدىن بطريق التكاليف ، ثم أعطاهم الحق فى الانضمام الى هيئة التدريس والارتقاء فى سلم الوظائف حتى درجة الأستاذية بطريقة آلية اذا استوفوا شروط وقضاء المدد المحددة كحد أدنى لكل وظيفة ، وشروط

الحصول على الدرجات العلمية المطلوبة أو القيام بالبحوث بالمستوى الذى تجيزه اللجان العلمية المتخصصة .

فهل كانت الزيادة الكبيرة فى أعضاء هيئة التدريس فى جميع الأقسام العلمية بكل جامعة ، أم أن هناك أقساما علمية مازالت تشكو من نقص فى عدد أعضاء هيئة التدريس بها ؟ وهل استفادت الجامعات من هذه الزيادة فى تحسين مستوى التعليم وتقسيم الأعداد الكبيرة من الطلاب الى مجموعات أصغر عددا ، أو الافادة من الفائض فى أعداد هيئات التدريس فى وضع الخطط اللازمة لخدمة البيئة التى تخدمها الجامعة والمجتمع ككل عن طريق المشروعات التى تتفق مع تخصصات هؤلاء الأساتذة ، أو القيام بمشروعات بحثية مطلوبة لعلاج المشكلات التى تعوق تقدم المجتمع ورفاهيته ؟ أو فى غير ذلك من الجهود التى تجعل من الزيادة فى أعضاء هيئة التدريس ميزة للجامعة تخدم بها التعليم الجامعى وتحقق المزيد من خدمة المجتمع ورعاية الطلاب ؟

٤ - العبء الكبير الذى تواجهه الادارة الحالية للجامعات التسى يزيد عدد طلابها عن الأربعين ألف طالب .

٥ - مراعاة تغير مفاهيم المجتمع المصرى والمجتمع العالمى المتقدم والمهن المطلوبة فى أسواق العمل مما يتطلب تعديل بعض أهداف التعليم الجامعى وتخصصاته وآلياته .

٦ - مراعاة الأوضاع الاقتصادية الراهنة وانعكاساتها الواضحة على الجامعات وغيرها من حيث نسبة البطالة السائدة والبطالة المقنعة بين خريجها .

ان دور الجامعات لايمكن أن يقتصر عند حد تخريج حملة الدرجات العلمية وتركهم فى سوق العمل بل ان مسؤولياتها تمتد الى متابعة هؤلاء الخريجين بعد التخرج ، والتعرف على أحوالهم ومدى نجاحهم فى المهن أو الأعمال التى يباشرونها بعد التخرج ، ومستوياتهم العلمية والمهارية وقدرتهم على التعلم الذاتى والتعلم المستمر ، وقدرتهم على حل المشكلات والابتكار والانتاج ، واستخدام كل ماتحصل عليه من نتائج كتنغذية مرتدة والاستعانة به فى تطوير وتحسين أساليبها فى اعداد خريجها للحياة المنتجة فى مجتمعهم .

٧ - ان القوانين واللوائح الحالية للجامعات والكليات المختلفة تحتوى على الكثير من الأسس والتنظيمات التى قصد بها تمكين كل جامعة من استقلالها بقصد اطلاق حريتها فى تطوير نفسها بنفسها .

ولاشك أن هذا لايعنى ترك الأمور بدون ضوابط تضمن التقدم فى الاتجاه السليم عن طريق التقويم الذاتى وتصويب المسار اذا احتاج الأمر .

وهذا التقويم الذاتى يستلزم أن تقرم كل جامعة بل كل كلية بل كل قسم من الأقسام العلمية بل كل عضو من أعضاء هيئة التدريس ، يقوم كل من هذه التنظيمات والأفراد بتقويم جهوده ونتائجها فى ضوء المسئوليات والأهداف المناطة به ، وأن يطور ويحسن عمله وأساليبه ، والا أصيبت الجامعة ككل أو كوحدات متفرقة بالمعقم والجمود والتخلف .

٨ - وأخيرا فان التوسع فى عدد الجامعات وكلياتها وأقسامها العلمية وأساتذتها وطلابها مع عدم تحديد مستويات التخرج من الناحية العلمية والعملية للنجاح ، والحصول على الدرجات العلمية التى تمنحها هذه الجامعات ، قد يؤدى الى تفاوت هذه المستويات من جامعة الى أخرى . فتقدير التخرج بممتاز فى احدى الكليات كالمحقوق أو العلوم مثلا قد يختلف فى مستواه عن نفس التقدير وفى نفس التخصص فى كلية مماثلة فى جامعة أخرى ، وقد يؤدى ذلك الى نوع من عدم تكافؤ الفرص بين الخريجين عند التقدم للموظائف الأكاديمية فى الجامعات أو غيرها من الوظائف التنفيذية ، أو التقدم للدراسات العليا أو التقدم للبعثات العلمية ٠٠٠ الخ حيث يكون التنافس بين الخريجين على أساس تقدير تخرج الطالب فى بلد كمصر يحاول أن يحقق بقدر الامكان مبدأ تكافؤ الفرص على أسس موضوعية .

وهنا تتضح الحاجة الى تقويم مستويات النجاح التى تمنحها كل جامعة وهل تستند الى معايير معينة بحيث تكون أساسا مشتركا لتقويم مستويات النجاح فى كل فرع من فروع التخصص فى جميع الجامعات المصرية .

وكيف يمكن تحقيق ذلك ؟ هل يتطلب قيام هيئة مستقلة بوضع هذه المعايير واشتراط توافر المقومات التى توضع بالاشتراك مع المتخصصين من

أساتذة الجامعات لكي يمكن لهذه الهيئة المستقلة اعتماد أو عدم اعتماد المستوى العلمى لكل تخصص فى الجامعات ؟ وهل فى حالة عدم الاعتماد يكون على الجامعة المعينة أن تبذل جهودها لاستكمال النقص فى المقومات التى حددت قبل أن تعتمد الهيئة المستقلة المستوى العلمى للتخرج فى التخصص المعنى ؟ .

تتضح مما سبق الحاجة الى تنظيم اجراءات تقويم الأداء فى العمليات التقييمية ، قد تكون ذاتية أى يقوم بها عضو هيئة التدريس أو قسم من الأقسام العلمية كوحدة ، أو هيئة الكلية بأقسامها العلمية أو الجامعة ككل بكلياتها وأنشطتها الخارجية ٠٠٠ الخ كما قد يستلزم الأمر أن يكون التقويم خارجيا من هيئة مستقلة عن الجامعة فى الحالات التى تستدعى ذلك وخاصة عند المقارنة بالجامعات الأخرى ، أو عندما يرى المجتمع ذلك اذ من حقه أن يطلب هذا التقويم .

وتهدف هذه الدراسة الى ابراز أهمية الأخذ بسياسة التقويم المستمر لجميع الجهود والأنشطة التى تقوم بها الجامعات فى ضوء فلسفة التعليم الجامعى ، وفى ضوء الوظائف المحددة للجامعات فى المجتمع الحديث .

كما تحاول هذه الدراسة الكشف عن مدى الأخذ بهذه السياسة التقييمية فى الأوضاع الراهنة للجامعات فى مصر وأخيرا سوف تختم الدراسة بتقديم عدد من التوصيات تتناول ماياتى :

١ - أهم الجوانب التى يجب التركيز عليها فى تقويم الأداء فى العملية التعليمية والبحثية فى الجامعات .

٢ - من الذى يقوم بعمليات التقويم فى هذه الجوانب المختلفة .

٣ - ضرورة توافر الامكانيات والأجهزة التنظيمية للقيام بعمليات التقويم على أسس علمية سليمة .

٤ - كيفية تنظيم الافادة من نتائج التقويم فى تحسين الأوضاع التعليمية والبحثية وحل مايعترض ذلك من مشكلات تنفيذية لتحقيق رسالة الجامعة وأداء وظائفها .

٥ - هذه الدراسة لتوجيه أنظار المسئولين عن التعليم الجامعى الى أهمية قيام الجامعات بالاجراءات والدراسات التقييمية على أسس علمية سليمة وأسلوب منتظم ، كما تهدف هذه الدراسة الى تقديم التوصيات بشأن تنظيم عمليات التقييم للأداء الجامعى ودفع الاهتمام الى الأخذ بهذه الفلسفة .

ثانيا : التقييم : مفهومه فى هذه الدراسة وخطواته :

من أهم المقومات لنجاح أى مؤسسة من المؤسسات أو أى فرد أو مجموعة من الأفراد فى القيام بمشروع أو عمل من الأعمال ، وضوح الأغراض التى يسعى الى تحقيقها القائم أو القائمون بهذا النشاط ، وأن تكون هذه الأغراض مصاغة بطريقة اجرائية ، بحيث يمكن اصدار الأحكام الموضوعية على مدى تحققها . وأن يتم وضع الخطط المتوازنة للتنفيذ لتحقيق هذه الأغراض بحيث يؤخذ فى الحسبان جميع الامكانات والعناصر المتوافرة .

كما يجب أن يصحب التنفيذ عمليات المتابعة الجادة لخطوات التنفيذ ، وكذلك عمليات التقييم المستمر والمرحلى لنتائج هذا التنفيذ ، لاصدار الأحكام الموضوعية على مدى النجاح أو القصور أو الفشل فى الوصول الى الغايات المنشودة أو المستويات المطلوبة . على أن يتبع ذلك تقصى أسباب القصور أو الفشل (ان وجد) وهل تكمن هذه الأسباب فى محتوى الخطط التى وضعت ، أم فى الأساليب التى اتبعت فى تنفيذها ، أم فى الوسائل التى استخدمت ، أم أن العيب راجع الى الفلسفة أو الأهداف ذاتها ، أم فى غير ذلك من المدخلات الأخرى فى عملية التنفيذ .

وفى ضوء هذه النتائج ومايسفر عنه هذا التقصى عن المعوقات التى يرجع القصور اليها ، ونقط الضعف فى التنفيذ ، أو غير ذلك من العوامل السلبية ، توضع مقترحات التطوير والاصلاح والتحسين ، التى تؤدى الى مزيد من النجاح والتقدم فى المشروع أو العمل الذى تقوم به المؤسسة أو الفرد لتحقيق أهداف واضحة ومحددة .

ويتبين من هذا العرض الموجز لمنظومة النشاط الهادف المتطور ، أن عمليات التقييم جانب هام وعنصر أساسى من عناصر هذه المنظومة ، ويقصد بالتقييم فى هذه الدراسة أنها عمليات تمكننا من اصدار الأحكام الموضوعية (دراسات تربوية)

على مدى تحقيق الأهداف التي وضعت أو استهدفت من إقامة مشروع أو عمل معين ، يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد . ولاتقف عمليات التقييم عند التعرف على مدى تحقيق هذه الأهداف ، ولكنها تشمل أيضا التقصى عن سبب أو أسباب القصور فى تحقيقها بصورة أفضل وأكمل ، ووضع المقترحات والتوصيات للتغلب على العقبات وتطوير خطط العمل وأساليبه ووسائله للحصول على المزيد من مستويات التحسين والتطوير والتقدم .

وهكذا تكون لعمليات التقييم وظيفة مزدوجة وهى التشخيص والعلاج: تشخيص للوضع أو للمسار الذى يتخذه ما نقوم بتقييمه فى ضوء قيم أو الأهداف أو المعايير أو المستويات المستهدفة ، وعلاج لآى قصور أو سلبيات تعوق الانطلاق والتقدم والتطوير بما يصبو المسار ويطوره ليحقق المزيد من الأهداف .

من ذلك يتبين أن عملية التقييم لاتقتصر على القياس وان كانت تستعين به فى بعض مراحلها ، وبالاختصار فان هذه العملية تتضمن الخطوات الآتية :

١ - تحديد القيم أو الأهداف أو المستويات المطلوب تحقيقها أو تنميتها والارتقاء بها للشئ المراد تقييمه عن طريق خطة تنفيذية معينة . أو تحت ظروف معينة .

٢ - بناء الأدوات أو المقاييس التى يمكن عن طريقها قياس الجوانب المطلوب تقييمها للتعرف على مدى تحقق الأهداف المحددة الموضوع . وذلك عن طريق قياس هذه الجوانب قبل التنفيذ ، ثم للتعرف على مدى التغيير أو النمو فى هذه الجوانب .

٣ - وفى ضوء النتائج السابقة تدرس العوامل أو الأسباب التى تعوق تحقق الأهداف بالكامل ، وهل ترجع الى خطط التنفيذ أو أحد وسائله أو غير ذلك من مداخلات التنفيذ الأخرى ، مثل كفاية التمويل أو القوى البشرية أو الامكانيات المتاحة . . . الخ .

٤ - وأخيرا اقتراح وسائل التغلب على هذه العقبات التى قد تشمل تطوير الأهداف ذاتها أو خطط العمل أو الوسائل المستخدمة لضمان مزيد من التقدم والنجاح .

ومما سبق يتضح لنا أن عملية التقويم بجوانبها التشخيصية والعلاجية يجب أن تكون الأساس الذى تبنى عليه عمليات التطوير فى التعليم الجامعى من حيث تطوير أهدافه أو محتواه أو أساليبه وبحيث ينظر الى هذا التعليم كمنظومة متكاملة من عناصر معينة كل عنصر فيها يؤثر ويتأثر ببقية هذه العناصر . ويكون التقويم أحد هذه العناصر المؤثرة فى هذه المنظومة التى يمكن تبسيطها بالشكل الآتى :

أهداف التعليم الجامعى

المجتمع	الطالب
الطرق والأساليب والوسائل الهيئات والأنشطة والإمكانات المتاحة المعاونة	محتوى التعليم الجامعى مجالاته وبرامجه ومستوياته الأستاذ

التقويم

لتصويب المسار والتطوير والتحسين

ثالثاً : أهمية تقويم الأداء فى التعليم الجامعى :

وترى الشعبة فى ضوء ماسبق أهمية القيام بعمليات تقويم الأداء فى التعليم الجامعى ، اذا أردنا تطوير أساليبنا وطرائقنا فى العمل الجامعى لتحقيق الرسالة التى أنشئت الجامعات من أجل تحقيقها ، والا أصيب التعليم الجامعى بالجمود والتخلف فى الوقت الذى يسير فيه العالم بخطوات سريعة نحو التقدم . ان الوعى بأهمية التقويم كعنصر من عناصر الأداء فى التعليم الجامعى يتكامل مع بقية العناصر الأخرى كما سبق أن أوضحنا ، هو خير ضمان لكى يسير التطور والتحسين فى الأداء بصورة مستمرة وغير متعثرة سواء تم هذا التقويم أولاً بأول أثناء تنفيذ أى جانب من الجوانب التى نقومها أى عن طريق التقويم البنائى ، أو بأسلوب التقويم التجميعى الذى يتم فى نهاية كل مرحلة من مراحل التنفيذ ، ففى أى الحالات فان عمليات التقويم يجب أن تؤدى الى تعديل المسار الذى يسير العمل فيه أو تصويبه بطريقة تتكامل مع تصويب المسارات فى الجوانب الأخرى .

ومن الواضح أن هناك حاجة شديدة لتنمية الوعى لدى أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمسؤولين عن الادارة الجامعية بأهمية التقويم وأهدافه

وأساليه وأدواته ٠٠ الخ ويقترح أن يتضمن برنامج اعداد معلم التعليم الجامعى الذى يكلف المعيدون والمدرسون المساعدون بحضوره ، كشرط من شروط التعيين فى أول السلم فى وظائف هيئة التدريس وذلك وفقا لقانون الجامعات الحالى ، أن يتضمن هذا البرنامج تدريبات كافية لاكتساب المهارات اللازمة لهذه العملية وبحيث يصبح كل أعضاء هيئات التدريس بالجامعات بعد بضع سنوات ، قادرين على القيام بالتقويم الذاتى لكل عمل يؤدونه فى اطار نشاطهم الجامعى .

على أن هذا الاقتراح لاينغنى عن أهمية وجود مركز متخصص فى كل جامعة وليكن ضمن المركز الذى سبق أن أوصى المجلس القومى للتعليم بإنشائه فى كل جامعة لكى يتولى الدراسات والبحوث التى تدور حول تطوير التعليم الجامعى ، وكما سبق أن أشرنا فان أى تطوير يجب أن يقوم على أساس دراسات تقويمية حتى ندين لماذا نطور وبأى هدف يكون اتجاه التطوير والا كان الأمر ضربا من الارتجال والأخذ بأسلوب المحاولة بدلا من الاعتماد على الأسلوب العلمى فى التطوير .

ويمكن أن يقوم المركز المقترح انشاؤه فى كل جامعة بمعاونة الكليات والأقسام العلمية وبالاشتراك مع الأساتذة المعنيين ، باعداد المقاييس والأدوات اللازمة لعمليات التقويم ووضع المعايير التى يتم التقويم فى ضوءها على أسس علمية سليمة حتى نضمن صحة النتائج التى نتوصل إليها .

هذا المركز المقترح انشاؤه بكل جامعة يستطيع أيضا أن يوفر للجامعة قاعدة بيانات سليمة ومتكاملة ، تكون مصدراً لعمليات التقويم التى تجرى على مستوى الأقسام أو الكليات أو الجامعة ككل . كما يستطيع هذا المركز أيضا أن يتولى معاونة أساتذة الجامعة والمسؤولين فيها على تنفيذ خطط وبرامج التقويم التى تضعها المجالس الجامعية .

هذا فيما يتعلق بالتقويم الذاتى الذى يقوم الوحدات الجامعية المختلفة بدءا بكل عضو فى هيئة التدريس حتى مجلس الجامعة ، الذى يشرف ويوجه النشاط الجامعى ويحدد اتجاهاته وأهدافه ويقوم نتائجها . أما عمليات التقويم الخارجى الذى سبقت الإشارة إليه فيمكن أن ينشأ له جهاز جامعى

أيضا ، ولكنه يلحق بالمجلس الأعلى للجامعات بحيث يكون مستقلا عن أى جامعة منفردة . وأن يوفر لهذا الجهاز المركزى الأخصائيون فى عمليات التقييم لتقديم المشورة الفنية والعملية التى تطلب منهم من جهة ، والقيام باعتماد المستويات التى يصل اليها خريجو كل جامعة فى مختلف التخصصات من جهة أخرى ، وبحيث تكون أحكامه موضوعية الى أقصى درجة ممكنه وتؤدى عند عدم الاعتماد الى الغاء التخصص فى الجامعة الذى يصدر الحكم من هذا الجهاز بعدم بلوغه الى المستويات المطلوبة بالمعايير المحلية والدولية .

فإذا كان استقلال الجامعات بكيانها الذاتى فى ادارة شئونها وتحديد تخصصاتها أمرا ضروريا وحيويا لكى تؤدى رسالتها على خير وجه ، فانها تدين فى الوقت نفسه التقييم المتنوع والمتجدد الذى يأتى من داخلها وممن المجتمع أيضا ، حتى يطمئن المجتمع الى قيامها بأداء دورها واطراد نموها دون قصور أو تقصير ، وبحيث يكون الارتباط متبادلا بين استقلاليتها وبين التزاماتها بأداء واجباتها قبل مجتمعا . ومن ثم كان من الضرورى وجود مثل هذا الجهاز المركزى المتخصص فى عمليات التقييم الخارجى للجامعات بحيث تؤدى هذه العملية بصفة دورية ومستمرة ضمانا للتقدم المطرد للأداء الجامعى فى تطور مستمر الى الأمام .

رابعا : من العناصر المقترحة لتقويم الأداء الجامعى :

بناء على ماتقدم ذكره من أهمية التقييم الدورى للجامعات فيما يتعلق بهيئات التدريس والطلاب والأقسام الأكاديمية والتخصصات والمناهج والمواد، والمنشآت المكتبية والعملية ، بل والقوانين المنظمة للجامعات أيضا . ازاء متطلبات المجتمع منها فى ضوء التقدم العلمى والعملى المعاصر - لا بأس من اقتراح ما لا يقل عن التسعين مدخلا للعناصر والاستبانات اللازمة لتقويم الأداء فى العملية التعليمية والعملية البحثية فى الجامعات المصرية . ويقتضى هذا المطلب الاسترشاد ببعض ما أستقر الرأى عليه من المرجعيات والنماذج العالمية التى يمكن أن تواءم الجامعات المصرية وطبيعة أهدافها ، مع تقدير الأمر الواقع من تداخل عدد من هذه العناصر والاستبانات المقترحة مع بعضها البعض أحيانا ، وذلك على النحو التالى :

(أ) فيما يختص بالبناء التنظيمى والتكوين العام للجامعة وهيئات التدريس والمنشآت :

- تصنيف واقع الجامعة بين جامعات الأعداد الكبيرة أو جامعات الأعداد المحدودة أو ما سواها من أنماط التعليم الجامعى المستحدثة .

- مدى ملاءمة واقع الجامعة وملحقاتها للحرم الجامعى الموحد أو الأحرار المتعددة .

- مدى صلاحية المكان والمحتوى فى حرم الجامعة أو أحرارها ، للوفاء بمطالب العمليات التعليمية والبحثية والعملية والمكتبية ، فضلا على المذاشط الاجتماعية والثقافية والرياضية والتنظيمات الادارية ، وامكانات التوسع الكمى والأفقى فيها وفقا لحدى المرجعيات المعتمدة .

- نوعية الأقسام والوحدات والتخصصات العلمية والدراسية المناسبة للطابع العام للجامعة ، ومطالب بيئتها الاقليمية - ومقترحات تعديلها أو استكمالها .

- واقع الهياكل الأكاديمية القائمة فى مختلف تخصصات الجامعة .
- مدى التناسب بين وحدات العلوم النظرية والعلوم الطبيعية والعملية بالجامعة .

- أسس العمل بالأقسام المتناظرة أو الأقسام العلمية والعملية الموحدة بالجامعة .

- نوعية الصلات بين الدوائر العملية للأقسام والمواد المتماثلة فى الجامعة .

- معدلات نسبة أعضاء هيئات التدريس الى أعداد الطلاب اجماليا ، وفى كل وحدة دراسية على حدة ، وما يمكن أن يترتب على ذلك من مقترحات دعم كل وحدة أو تقسيمها أو تأجيل العمل بها وفقا لكل حالة من حالاتها .

- جدولة ساعات ومحاضرات هيئات التدريس تبعا للنصاب القانونى ومايتكفلون به من المحاضرات الاضافية .

- نسبة الاعارات والانتدابات المحلية وغير المحلية لمهام التعليم من والى مختلف وحدات الجامعة ، وتأثيراتها الايجابية أو السلبية على مهام الدراسة والبحوث .

- مدى الاقدام على تخطى النمطية فى الدراسة واستحداث دراسات وشعب منتجة أو فريدة .
 - السمات البارزة لطابع الجامعة ومدارسها الفكرية والبحثية وأهدافها المرجوة على المستوى الأكاديمى والمستوى القومى .
 - مدى تحقيق المستوى اللائق بهيئات التدريس من المخصصات والأماكن والمكاتب والموسوعات ، وما إليها .
 - حركة التأليف والترجمة سنويا بمختلف وحدات الجامعة .
 - مدى فاعلية هيئات التدريس بالجامعة فى الندوات والمهام العلمية والمؤتمرات العلمية والاقليمية والقومية .
 - نوعية مشاركات الجامعة ببحوثها وخبراتها فى تطوير بيئتها الاقليمية وتنمية المجتمع .
 - مشروعات الجامعة للنهوض بالمقدرات الذاتية والبحثية والأدائية لهيئات التدريس فيها .
 - تحليل نماذج التقويم الذاتى المقدمة من قبل هيئات التدريس ووحدات المواد ومجالس الأقسام ومجالس الكليات والمراكز البحثية ، ان وجدت .
 - تحليل توصيات المؤتمرات السنوية للأقسام والكليات واتحادات الطلاب . ودرجة الاستجابة لتنفيذها فيما يتعلق بفلسفة التعليم وماجعة الخطط الدراسية وتطوير البرامج ووسائل التدريس .
- (ب) فيما يختص بالنواحى المالية والإدارية المتصلة بالعمليات التعليمية والبحثية :
- مدى تعادل الموازنات المرصودة للجامعة مع اعداد الطلاب ومطالب المشروعات .
 - نصيب الجامعة من المنح والقروض الداخلية والخارجية ونسبة تنفيذها أن وجدت .
 - نوعية تعامل الجامعة مع أسلوب تحصيل تبرعات الطلاب المسموح بها وأوجه انفاقها .

- المستوى العام لمكتبات الجامعة والكليات والأقسام ودرجة دعمها
كما وكيفا ووسائل تحديثها وتيسير خدماتها •

- واقع المعامل والمختبرات وتجهيزاتها وكوادرها الفنية ، والرسائل
المتبعة أو المقترحة لرفع قدراتها العملية •

- معدلات الانتظام والالتزام فى كافة مناشط الجامعة وعلى مختلف
مستوياتها •

- وسائل تنظيم قيد الطلاب وبطاقات المتابعة وخدمات السكرتارية
الفنية •

- مدى توافر قواعد البيانات ، وعمليات تحديثها ، ونوعية استخدامها،
فى مطالب التسجيل والتحصيل والاستعلام والمراجعة بالجامعة •

(ج) فيما يختص بالعملية التعليمية والطلاب :

- مدى الكثافة الطلابية بالجامعة ، وتوزيعها على مختلف الوحدات
الدراسية القائمة ، فى وضعها الراهن ، وفيما ينبغى أن تكون عليه •

- المقاييس العامة أو الخاصة التى تضعها وحدات الجامعة للمواءمة
بين حاجة سوق العمل والاستعدادات الذاتية للطلاب ، وبين مايتقدمون
للالتحاق به من نواحى التخصص الدراسى •

- وسائل التنسيق بين الأعداد الكبيرة من الطلاب فى المدرجات
لإدراسية العامة •

- تحليل نواحى التنوع فى تكوين طلاب الجامعة •

- تحليل تزايد أو تناقص الطلاب الوافدين الى الجامعة وفقا لجنسياتهم
وتوزيعهم ومستوياتهم الدراسية •

- أهداف التخصصات والمناهج الدراسية والبحثية بالجامعة ومدى
تجاوبها مع التقدم العلمى العالمى •

- الاتجاهات الغالبة فى أساليب التعليم ووسائل التعلم وطرق البحث،
وما تتطلبه من تعديل أو تطوير أو تغيير لمسايرة التطورات الحديثة فى وسائل
تناقل المعرفة •

- مدى مرونة الجامعة فى متابعة ومراجعة الخطط والمواد الدراسية، وقابليتها للتطوير والاستجابة لمطالب سوق العمل .
- رؤية الجامعة وكلياتها لاسلوب الساعات المعتمدة وتطبيقاتها فيها ان وجدت .
- نوعية الاختيارات المتاحة للطلاب فى مراحل الدراسة .
- مدى الاهتمام ببرامج اللغة العربية واللغات الأجنبية واعتماد التقارير بها فى غير أقسام اللغات .
- مدى استخدام العلوم البينية فى تحقيق التكامل بين التخصصات والمواد .
- نوعية اهتمامات الأقسام والكليات بالتدريبات الميدانية وأعمال السنة والدراسات المكتبية والعملية واعداد البحوث والمشروعات .
- مدى استعداد المؤسسات ومواقع الانتاج الاقليمية والخاصة لقبول تدريبات الطلاب بها ، واقامة المشروعات البحثية المشتركة معها .
- أساليب نظم الامتحانات ومدى اهتماماتها بنواحي الفهم والنقد، وقياس القدرات الذهنية والمهارات الشخصية ومقترحات تحديثها .
- امكانيات العمل بنظام اللجان العلمية المشتركة فى امتحانات الليسانس والبيكالوريوس واعتماد مستوياتها السنوية .
- تحليل نسب النجاح والرسوب ، ومستويات التقديرات العامة فى نتائج المواد والأقسام والكليات .
- نسب الطلاب المتفوقين والموهوبين فى كل تخصص وكل مادة .
- جوائز التفوق والابتكار والابداع من الأفراد والمؤسسات .
- أساليب الريادة والتوجيه ، وصلات هيئات التدريس بالطلاب .
- نوعية أنشطة طلاب وطالبات الجامعة ووسائل تنمية الشخصية فى الاتحادات الطلابية وخارجها .
- حوافز ومعوقات الرعاية والخدمات الطلابية والممارسات الديموقراطية بالجامعة .
- تحليل نوعيات المشكلات التى تواجه الطلاب واجراءات الجامعة لمعالجتها .

- نسب مخرجات الجامعة الى مجموع طلابها فى التخصصات المختلفة، وماتتطلبه مجالات العمل منها .
- وسائل متابعة الجامعة للمستوى الأدائى والنوعى والسر—لوكى لخريجها ما أمكن .

(د) فيما يختص بالدراسات العليا والبحوث :

- الهيكل التنظيمى للدراسات العليا فى الدبلومات والسنوات التمهيدية للماجستير ، والبحوث العملية ، واعداد الرسائل فى مختلف وحدات الجامعة .
- تدرج نسب قيد طلاب الدراسات العليا الى مجموع طلاب الجامعة، واعداد الخريجين فى كل تخصص منها على حدة .
- نظم القبول والانتقاء الخاصة بالدراسات العليا واختبارات قياس المهارات الفكرية والبحثية ، ان وجدت .
- تحليل نسب الانتظام والاستمرار ، أو التسرب والتخلف ، بين طلاب الدراسات العليا .
- أعداد نوعيات السمنار أو حلقات البحث والمناقشة فى مختلف الأقسام والكليات .
- مدى توافر قواعد وشبكات المعلومات فى كل تخصص عال .
- نسبة التأهيل الداخلى لدرجات الماجستير والدكتوراه عن طريق المدارس المصرية للدراسات العليا بشعبها المختلفة .
- مدى تزويد المكتبات والمعامل والتجهيزات وتحديثها بما يتناسب مع متطلبات الدراسات العليا .
- المخصصات المالية للدراسات العليا والبحوث ونسبة وفـسائها بمتطلباتها .
- اماكن استضافة الجامعة للبعثات الداخلية من الجامعات المصرية الأخرى .
- مدى توافر عوامل التكامل بين شعب الدراسات العليا بالجامعة .
- تأهيل الجامعة للبعثات العربية والشرقية ونوعيات تخصصاتهم .
- متوسط مهام الاشراف على الرسائل بين هيئات التدريس .

- أعداد ونوعيات بحوث وحدات الجامعة ، وتخصصات رسائلها الأكاديمية والتطبيقية .
- واقع الحال فى توافر أو غياب الخطط المنظمة لموضوعات مترابطة أو متتابعة تخدم فروع التخصص والمشروعات الاقليمية والقومية .
- نوعية التخصصات والشعب الفريدة المستحدثة .
- النسبة والتناسب بين البحوث الفردية والبحوث الجماعية .
- أنصبة كليات وأقسام الجامعة من البعثات الخارجية وبعثات الاشراف المشترك .
- مدى الأخذ بقصر البعثات الخارجية على التخصصات النادرة .
- تحليل عوامل النجاح والفشل فى البعثات الخارجية ومدى فاعلية تقاريرها السنوية .
- مقترحات واجراءات الجامعة فى ربط تمويل بحوثها بمشكلات وأولويات رئيسية محددة .
- نوعيات وانجازات الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة ومدى قبول سوق العمل لها .
- دور وحدات الجامعة وأقسامها كبيوت الخبرة والاستشارات والتخطيط .
- المبتكرات المتميزة التى أنجزتها الجامعة .
- نسبة نشر رسائل البحوث الابتكارية النظرية والعملية للجامعة .
- الدوريات العلمية والثقافية التى تصدرها الأقسام والكليات ، ومدى أخذها بنظام التحكيم ، ومدى انتظام صدورها .
- صور التناسق والتكامل بين وحدات البحوث الجامعية وما يوازئها من مراكز البحوث الأخرى .
- نوعية العلاقات الثقافية والعلمية بين الجامعة وبين ما سواها من الجامعات الداخلية والخارجية ، العربية منها والأجنبية .
- الخطط والمشروعات والتطلعات المستقبلية للجامعة وكلياتها وأقسامها المتخصصة .

خامسا : أهمية تحليل النتائج المستخلصة :

يفترض أن تؤدي المداخل المنوعة والسابق ذكرها وكثير غيرها الى تقديرات بيانية عن مدى تحديد الأهداف ومدى وضوحها في كل جامعة ، ومدى توافر الاحصاءات الدقيقة الواقعية فيها ، ومدى استخدامها لمصادر وقواعد المعلومات العلمية والنظم الحديثة في تحصيل البيانات الجوهرية ، من أجل اختزال الجهد واختصار الوقت وضمان دقة الرصد ، ومدى معايشة كل جامعة لتطورات العصر ومستحدثاته العلمية والعملية والتعليمية ، ومدى القابلية منها لتطوير خططها والاستجابة للتعديل والتغيير ، ومدى المرونة في التنفيذ ، ومدى التناسب بين ماهو مقتبس وماهو متكرر وماهو مبتكر من التخصصات والعلوم والمناهج ، ومدى التواصل بين أساليب التعليم والتعلم ، ومدى الحفاظ على دوافع النمو واستمراريته ، ومدى توافر البدائل وتنوع الأنماط والغايات والوسائل ، وطبيعة الاختيارات ، ومدى توفير التوازن بين التنظير وبين التطبيق ، والمساواة في الحقوق والواجبات ، وفي الحوافز والمسئوليات ، والموازنة بين مناهج البحث العلمية ومقومات الثقافة ، ثم مدى استثمار الطاقات الكامنة في مختلف العناصر المتاحة من أجل تحقيق المثاليات المستهدفة ، ومدى العمل على تقليل الفاقد ، ومدى الاسهام في الابتكار والتحديث وتقديم الحلول للمشكلات الآنية والمستقبلية ، وتزكية القيم الروحية والمعايير القويمة للمجتمع الاقليمي والمجتمع القومي على اتساعه .

ومن المتعين كما سبق القول أن تتولى توصيف وقرار الأسس والمعايير والحدود لكل هذه المناشط هيئة أو لجنة قومية عليا لها صفة الدوام خرج حدود المناصب ، ويتوافر لها من التفرغ وسعة الفاعلية والامكانيات مايعينها على تنفيذ مهامها كاملة غير منقوصة .

وعلى الرغم من مشقة استخلاص الأرقام والمعدلات الكمية الصحيحة في عمليات التقييم المنشودة آنفا - حتى اذا صدقت البيانات المرصودة لها أو المؤدية اليها - فقد تقدم التنويه بالأمر الواقع من أن الأكثر صعوبة هو قياس الجوانب الكيفية في تقييم المستوى وتقدير الفاعلية . فهذه يحسن أن تحدها وتقننها بحوث تفصيلية متأنية يمكن أن يستشهد فيها أو يسترند بسوابق تنفيذ أمثالها في الجامعات الأكثر تقدما ، وأن يعاد توصيفها بما

يوئم بيئة الجامعات المصرية وسياستها التعليمية والتربوية ، وماتستهدف تحقيقه من تنمية وما تتوقعه من تحديات فى المستقبل القريب أو المستقبل البعيد .

كما يمكن عقد بعض المقارنات المناسبة لما سبق تجريبه أو تنفيذه فى الجامعات المصرية نفسها ، ثم قللت جدواه قلة الاستجابة للتحديث والتطوير وقلة المبادرة بالتغيير ، وآفة التوقف فى منتصف الطريق .

ومن هذا القبيل مايعرضه الاستشهاد التالى بشأن الاعلام الاحصائى للدراسات العليا والبحوث النظرية والعملية فى الجامعات المصرية .

فكثيرا ما أخذ على العملية البحثية فى الجامعات المصرية ، افتقارها الى اعلام منظم متجدد بكل ماتم تسجيله وجرى تنفيذه فيها من موضوعات وبحوث رسائل درجتى الماجستير والدكتوراه فى مختلف أقسامها ووحداتها البحثية وهو مطلب واجب الأداء تفاديا لاحتمالات تكرار هذه الموضوعات جزئيا أو كليا ، أو عدم الانتفاع بها ان لم يكن قد تم نشرها ، وحرصا كذلك على التعريف بها وبجهود أصحابها والمشرفين عليها فى المجال العلمى العالمى كلما أمكن ذلك وليس فى المجال الداخلى وحده .

وذلك أمر لازم كما قدمنا ، ولكن قل من عنوا بتقويم ما بدأت به بعض للجامعات المصرية فعلا فى هذا المضمار .

وكان من جهودها العملية فيه أن أصدرت جامعة القاهرة فى عام ١٩٥٨ عدة مؤلفات واحصاءات نافعة بمناسبة مرور نصف قرن على انشائها (منذ بدايتها كجامعة أهلية مصرية) . ويخص هذا السياق من هذه المؤلفات مجلد صدر فى ٢٧٨ صفحة متضمنا عناوين ما أنجزته كلياتها وأقسامها المتنامية من رسائل الدكتوراه والماجستير منذ عام ١٩١٤ حتى أوائل عام ١٩٥٨ . وقد بلغت عدتها حينذاك نحو ١٢٨٠ رسالة (منها ٧٨٩ رسالة لدرجة الماجستير و٤٩١ رسالة لدرجة الدكتوراه) . وهذه لم يكن ينقص نجاح مشروعها سوى أن يضاف إليها تباعا ما يستجد من عناوين الرسائل المجازة فى كل فترة زمنية مقبولة ، وأن تلحق بها قائمة بعناوين ما لايزال يجرى بحثه من الرسائل المقيدة بها فعلا ، ثم استكمال الصياغة

الأجنبية لعنوان كل رسالة ، وهو اجراء نفذته رسائل الكليات العملية وأقسام اللغات الأجنبية ، دون أغلب أقسام كليات الدراسات النظرية أو الانسانية التى أكتفت بذكر عناوينها العربية وحدها ، الا فيما ندر .

وكان يستوى حينذاك أن تولت نشر هذه الاضافات والتجديدات رئاسة الجامعة كما فعلت فى عام ١٩٥٨ ، أو الدوريات المتخصصة لكلياتها المختلفة ، كل واحدة منها على حدة أو المجلس الأعلى للجامعات بعد أن تعددت جامعاته وزادت امكاناته .

وكان قمينا بزيادة نجاح هذا الأداء توافر الالتزام بتنفيذ ما دعت اليه النظم الجامعية وسبق أن نوهنا به من وجوب الحاق كل رسالة أكاديمية أو عملية بملخص لها بلغة أخرى غير اللغة التى وضعت بها ، على أن يحدد هذا الملخص نواحي التجديد والاضافة أو التعديل فى مجال رسالته ، وأن يكون قابلا فعلا للنشر لضمن الامعان الاعلام به فى الدوريات العلمية والعالمية المتخصصة .

ولاشك فى أن أعداد رسائل أقسام وكليات جامعة القاهرة (فضلا عن الجامعات المصرية الكثيرة الأخرى) ، قد تضاعفت مرات كثيرة خلال الأعوام التالية لصدور مؤلفها ذاك فى عام ١٩٥٨ ، ولكن ما حدث هو أن فتر الحماس لمشروعها الاحصائى والاعلامى بعد مراحلها الأولى ، أو بعد الفراغ من المناسبة التى أوجت به ، وبعد انتهاء نفوذ المعنيين به - وكان يرسه أن يصبح بعد استكماله وتطويره وتحديثه نموذجا تحتذيه بقية الجامعات المصرية والعربية ، وتتبادل الانتفاع بأمثاله فيما بينها ، ولكن اقتصر الأمر بعد ذلك على اصدار مؤلفات أخرى مبتسرة تشبهه نوعا ، من مناسبة الى أخرى فى نفس الجامعة وبعض الجامعات العربية الأخرى ، فضلا على ما استحدثته أكاديمية البحث العلمى فى مجالاتها الخاصة .

وواكب الأداء السابق أداء نافع آخر يمكن أن يقاس عليه وأن يجرى تطويره ، حيث أصدرت جامعة القاهرة فى عام ١٩٥٨ أيضا مجلدا كبيرا من ٨٥٦ صفحة بعنوان «الأثار العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة» فى مختلف كلياتها وأقسامها . وكان من شأن نشر معلوماته أن يشيد بالمبدعين من أساتذة الجامعة ، وأن يشيع التعريف بتخصصاتهم

وجهودهم الأكاديمية والانشائية المبتكرة ، وأن يدفع الأجيال المتلاحقة الى الاقتداء بالنماذج الخلاقة منهم .

وأصدرت جامعة القاهرة أيضا فى العام ذاته سجلا شاملا بأسماء وتخصصات كل هيئات التدريس فيها وأسماء معاونيهم من المدرسين المساعدين والمعيدين أيضا ، ليشعر كل منهم بعضويته فى أسرة علمية واجتماعية كبيرة متكاملة . وتضمن هذا السجل عناوين مساكن أعضائه وأرقام تليفوناتهم ، وعندما تبين سوء استغلال هذه العناوين والأرقام من قبل بعض الأفراد ، أسقط ذكرها فى طبعات تالية .

واتخذ أسلوب الاعلام بالرسائل الجامعية والبحثية المصرية مسارا آخر فى السبعينات والثمانينات ، حيث قامت كل من المكتبة العامة لجامعة القاهرة ، والمكتبة العامة لجامعة عين شمس بتصوير الرسائل الأكاديمية والعملية لكلياتها وأقسامها شبه كاملة بطريقة الميكروفيلم ، كمرحلة للاحاقها برسائل الجامعات المصرية الأخرى ، مع حفظ تسجيلاتها وأجهزة عرضها فى قاعات مخصصة لها ، ولكن هذه القاعات لا يكاد يطرقها أو ينتفع بمحتوياتها للأسف غير القلة من الباحثين الجادين ، وربما تعطلت أجهزة عرضها وسائل حفظها ولم تجد من يصلحها فى حينها ، وجرت على نفس السبيل والمصير اجراءات مماثلة تكفل بها المجلس الأعلى للجامعات .

والى جانب القصور النسبى فى الاعلام ببحوث وانجازات العلماء الجامعيين المصريين ، لايزال يؤخذ على الدراسات العليا فى الجامعات المصرية افتقارها الى خطط طويلة المدى ذات أهداف محددة وتصورات مبتكرة خلاقة ، ومداخل متنوعة واختيارات متعددة بحيث يمكن أن تشجع على عمل الفريق المتكامل فى حينه أو فى مراحل متتابعة ، وبحيث تخدم تخصصات شاملة أو مشروعات موسعة وحلولا لمشكلات مصيرية قائمة فى نواحي الانتاج وخدمات المجتمع ، ومن المفروض أن تسيير هذه الخطط الرائدة جنبا الى جنب مع التخصصات النوعية الدقيقة ذات الأوضاع الخاصة بها .

وثمة مثل آخر لآفة قلة المبادرة بالتغيير أو الاستجابة للتحديث والتطوير، وآفة التوقف فى منتصف الطريق ، فيما يختص كذلك بالدراسات العليا

فى الجامعات المصرية • فكثيرا مايوصى فيها بعدم انغلاق التخصصات العلمية على نفسها ، والدعوة الى تطعيمها بتخصصات أخرى قريبة منها أو مكملتها ، يمكن أن تتبادل المعرفة والنفعة معها ، ان لم يكن كذلك بالنواحي الثقافية الموازية لها ، وهذه توصية مقبولة فى بعض الحالات على أنل تقدير • وكان من وسائل تطبيقها • الأخذ بما تشترطه بعض الجامعات الأجنبية من عقد اختبارات تحريرية أو شفوية أو عملية فى موضوعين جانبيين أو أكثر يتخيرهما كل دارس قبل النظر فى الرسالة المقدمة منه للحصول على درجة الدكتوراه •

وأخذت الجامعة الأهلية المصرية بمثل هذا المبدأ فعلا فى اجراءات دراسات الدكتوراه منذ عام ١٩١٤ واستبقته الجامعة المصرية أيضا منذ عام ١٩٢٥ وعملت به بعض الكليات والتخصصات فى جامعة فؤاد الأول لفترة طويلة ، ثم ألغى اكتفاء بمطالب التخصصات الدقيقة ، مما نل عليه طابع الشكلية واقتصرت حصيلة علومه المساعدة على مذكرات موجزة فى ميدانها ، وكان يمكن أن يطور بما يضمن الجدية والفاعلية فى أدائه ، وبما يكفل تكامل العلم والثقافة فى كل مجال •

وهكذا لم تنقص الجامعات المصرية من مظاهر التنوع والتجديد حين الى آخر ، ولكن أعوزتها فى أغلب الأحيان قوة الاستمرارية والتطوير وهو ماينبغى أن يولى مزيدا من الاعتبار فيما يخطط له من عمليات التقييم المنشودة •••

التوصيات

١ - ينشأ فى كل كلية وفى الجامعة التى تضم عددا من الكليات والمعاهد ومراكز البحوث ••• الخ جهاز متخصص يتولى معاونة الأساتذة والمسؤولين على تنفيذ خطط وبرامج التقييم التى يضعها مجلس كل قسم على مستوى التقييم ومجلس الكلية على مستوى الكلية ومجلس الجامعة ، وأن يكون لهذه الأجهزة ادارة مركزية بالمجلس الأعلى للجامعات • على أن يكون العاملون فى هذه الأجهزة من المتخصصين فى عمليات التقييم والقياس ضمانا لقيام التقييم على أسس علمية سليمة •

٢ - تقويم هياكل التعليم الجامعى وأنماطه كل فترة زمنية مناسبة للموقف على مدى ملاءمتها وملاحقتها للتطورات العلمية والتعليمية والبحثية .

٣ - التطبيق الجاد لما ورد فى قانون الجامعات بشأن المؤتمرات السنوية التى يعقدها مجلس القسم ومجلس الكلية وغير ذلك من المجالس العلمية أو الادارية بحيث تكون بنود جدول أعماله الرئيسية مناقشة نتائج تقويم الأداء ووضع الخطط لتطوير هذا الأداء فى ضوءها .

٤ - يتم تقويم الأداء فى العملية التعليمية والبحثية بالجامعات على مستويين :

(أ) المستوى الأول : يكرن التقويم فيه ذاتيا بالنسبة للمستويات المختلفة بدءا من عضو هيئة التدريس ثم القسم ثم الكلية فالجامعة وذلك عن طريق استبانات تصمم لهذا الغرض بطريقة علمية سليمة .

(ب) المستوى الثانى : يكون التقويم فيه من خارج الجامعة عن طريق هيئات أو لجان تضم فى عضويتها عددا من أساتذة الجامعات والمعنيين من المجتمع وكذلك من شخصيات تمثل الجهات المستفيدة من خريجي الجامعات وبحوثها وخدماتها .

٥ - ضرورة أن تبدأ كل جامعة بوحداتها التعليمية والبحثية ، بتوثيق أعمالها ونتائجها كل سنة ونشرها لتكون متاحة لكل المنتمين للجامعة والمعنيين بأعمالها ، وتتضمن هذه النشرات أسماء أعضاء هيئة التدريس وتخصصاتهم العامة والدقيقة وبيانات موجزة عن المقررات والمناهج ، التى تقدم على مستوى مرحلتى البكالوريوس والدراسات العليا كما تتضمن أعداد الطلاب فى مراحل الدراسة والتخصصات الفرعية المختلفة والنتائج العامة لامتحانات .

كما يكون من بين هذه النشرات ملخصات للرسائل الجامعية التى أجزت ، والأنشطة والدراسات البحثية الجارية والقائمين عليها - وأن تتضمن أيضا بيانات بأسماء المراجع والدوريات العالمية المتوافرة والخدمات المتاحة بالمكتبات الجامعية .

(دراسات تربوية)

- ٦ - تكون نتائج العمليات التقييمية فى مختلف المستويات هى الأساس المرجعى فى تطوير وتحسين الأداء وضمان تحقيق الجامعة بكامل أجهزتها لوظائفها فى التعليم والبحث العلمى وخدمة المجتمع .
- ٧ - لكى تحقق عمليات التقييم الغرض منها فمن الضرورى انشاء قاعدة بيانات وافية وشاملة ودقيقة وأن يتم تحديثها بصفة دورية .